



Distr.
LIMITED

AUG 19 1980

المؤتمر العالمي



A/CONF.94/C.1/L.21

21 July 1980

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

UN/DA COLLECTION: مؤتمر المرأة

المساواة والتنمية والسلام

كوبنهاغن ، الدانمرك

١٤ - ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٠

اللجنة الأولى

البند ٩ (أ) من جدول الأعمال

برنامج العمل للنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة
للرأة : المساواة والتنمية والسلام ، ١٩٨١ - ١٩٨٥ ،
الرامي الى تنفيذ خطة العمل العالمية :

(أ) الاهداف والاستراتيجيات الوطنية الرامية الى
ادماج المرأة واشراكها في التنمية الاقتصادية
والاجتماعية ، مع التشديد بصفة خاصة على
الموضوع الفرعي " العمالة والصحة والتعليم "

النساء المهاجرات

مشروع قرار مقدم من ايطاليا

ان المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للرأة : المساواة والتنمية والسلام ،

ان يؤكد ضرورة تحقيق التعاون الدولي بحل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي
أو الاجتماعي أو الفكري أو الانساني وتنمية وتشجيع احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية
للجميع دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين ،

وان يشير الى أحكام الاعلان العالمي لحقوق الانسان وأحكام الاتفاقية الدولية للقضاء
على جميع اشكال التمييز ضد المرأة ،

وان يضع في اعتباره اتفاقية عام ١٩٧٥ الخاصة بالعمال المهاجرين ، والتوصية المتعلقة
بالعمال المهاجرين لعام ١٩٧٥ ، التي اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية ،

وادراكا منه للمشاكل الخاصة التي تواجهها النساء المهاجرات والتي تستدعي اهتماما خاصا
في سياق معالجة المشاكل العامة للعمال المهاجرين ،

وان يعرب عن قلقه العميق ازاء أنه ، على الرغم من الجهود العامة المبذولة من قبل الدول الاعضاء في الامم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية الاقليمية ومختلف وكالات الامم المتحدة ، لا يزال العمال المهاجرون ، وخاصة النساء ، محرومين من ممارسة حقوقهم في مجال العمل وما يتصل بظروف العيش ، كما هي محددة في الصكوك الدولية ذات الصلة ،

وان يذكر بأن الاسرة تمثل الخلية الطبيعية والاساسية للمجتمع وبأنها خليفة بأن تحظى بالحماية من جانب المجتمع والدولة وبأن أسر العمال المهاجرين - من الرجال والنساء - على السواء - خليفة بأن تحظى بذات الحماية المقدمة للعمال أنفسهم ،

وان ينوه بالجهود التي تبذلها منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، في مجال تعليم العمال المهاجرين وأسرههم ،

وان لا تغرب عن باله ضرورة تعاون حكومات البلدان المضيفة وبلدان المنشأ بهدف ايجاد حلول مرضية لمشاكل العمال المهاجرين ، وخاصة النساء المهاجرات ،

وقد أحاط علما بقرار الجمعية العامة ١٧٢/٣٤ المؤرخ في ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ بشأن التدابير الرامية الى تحسين أوضاع جميع العمال المهاجرين وضمان احترام حقوقهم الانسانية وكرامتهم ،

١ - ينادي جميع الدول ، آخذا في اعتباره أحكام الصكوك ذات الصلة التي اعتمدها منظمة العمل الدولية ، وأحكام الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري ، وأحكام اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة ، أن تتخذ جميع التدابير الضرورية لمنع ووقف كل تمييز ضد المهاجرين وأن تكفل تنفيذ هذه التدابير ؛

٢ - ويوصي بأن تعتمد جميع الدول العبادى التالية كأساس لتدابيرها المتعلقة بالنساء المهاجرات :

(أ) ينبغي للحكومات المضيفة أن تولي مشاكل النساء المهاجرات اهتماما خاصا لدى تحديد وتنفيذ التدابير الرامية الى القضاء على جميع اشكال التمييز بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بوصولهما الى سوق العمل ؛

(ب) ينبغي اتخاذ كل التدابير المناسبة لمنع أى وكل تمييز بما في ذلك التمييز القائم بالفعل ، ضد النساء المهاجرات فيما يتصل بظروف اقامتهن وعملتهن ؛

(ج) ينبغي للحكومات المضيفة أن تكفل للنساء المهاجرات حقوقا متكافئة في مجال الاستفادة من دورات التوجيه والتدريب المهني والتعليم المستمر ، وينبغي لها فضلا عن ذلك ، أن تمكن النساء المهاجرات من الاستفادة على قدم المساواة مع العاملات الوطنيات ، من تسهيلات التأهيل المهني واعادة التدريب التي تقدمها الهيئات الوطنية المختصة ؛

(د) ينبغي لحكومات بلدان المنشأ والبلدان المضيفة أن تشجع ، بموجب ترتيبات ثنائية ، جميع التدابير الهادفة الى تعزيز ترقى النساء واعادة دمجهن على الصعيد المهني ، فيما لو غيرن نوع عملهن في البلد المضيف أو لدى عودتهن الى بلد هن الاصيلي ؛

(هـ) اذا كان اجراء فحوص طبية شرطا مسبقا للدخول الى البلد أو الى سوق العمالة ، يجب أن يضمن البلد المضيف اجراء هذه الفحوص الطبية دون تمييز ضد النساء ودون المس بكرامتهن ؛

(و) ينبغي لبلدان المنشأ والبلدان المضيفة على السواء ، عن طريق التعاون الوثيق بينها ، أن تقدم للنساء المهاجرات ، بلغة يفهمنها ، سواء قبل مغادرتهن أو خلال اقامتهن المعلومات اللازمة حول ظروف المعيشة والعمل في البلد المضيف ، وكذلك حول الحقوق والواجبات المنصوص عليها في التشريع المحلي والاجراءات القانونية والادارية التي توفر أفضل حماية لحقوقهن ؛

(ز) ينبغي لحكومات البلدان المضيفة ان تضمن المساواة الكاملة بين مواطنيها والمهاجرين في الافادة من الخدمات الاجتماعية . كما ينبغي لها ، علاوة على ذلك ، أن تشجع استحداث شبكة للخدمات الاجتماعية قادرة على تقديم المساعدة العملية للمهاجرات من أجل التكيف مع البيئة الاجتماعية المحلية ؛

(ح) وفي هذا الاطار ، ينبغي لحكومات البلدان المضيفة أن تسهل للمهاجرات فرص الافادة من الخدمات والتسهيلات الممنوحة للامهات غير المتزوجات على اساس المساواة الكاملة مع مواطنيها ؛

(ط) وينبغي لحكومات البلدان المضيفة ، على وجه الخصوص ، أن تنشئ ، كلما اقتضت الضرورة ذلك ، مراكز استقبال ، تتناسب مع حجم مجتمعات المهاجرين وينبغي أن توفر لها الادوات اللازمة لتلبية احتياجات المهاجرات ؛

(ي) وينبغي لحكومات البلدان المضيفة أن تتخذ كل التدابير اللازمة لتعزيز الحياة العائلية العادية ، في أراضيها ، للعمال المهاجرين ، رجالا ونساء ، وذلك بجمع شمل الأسر ؛

(ك) وينبغي لحكومات البلدان المضيفة أن تضمن للمهاجرين المساواة الكاملة مع مواطنيها من جهة وبين الرجال والنساء من جهة أخرى ، فيما يتعلق بفرص الحصول على مساكن اجتماعية والافادة من تسهيلات شراء منزل وفقا لقوانين البلد المضيف وكذلك بفرص اعادة حياة عائلية عادية للمهاجرين ؛

(ل) وينبغي لحكومات البلدان المضيفة أن تعزز التطور الثقافي للمهاجرات وتبادل آرائهن مع البيئة الاجتماعية للبلد المضيف ، وذلك قبل كل شيء من خلال تعليمهن اللغة المحلية كما يتمكن من التغلب على المشكلات الخاصة التي يواجهنها . وينبغي لهذه الحكومات أن تبذل جهودا خاصة لتمكين العمال المهاجرين ، رجالا ونساء ، من الوفاء بمسؤولياتهن التربوية ازاء اطفالهم في بيئة معيشية مختلفة ؛

(م) وينبغي لحكومات البلدان المضيفة وبلدان المنشأ ان تتعاون وأن تتخذ التدابير اللازمة للحفاظ على الروابط الاجتماعية والثقافية بين المهاجرات وبلدان منشأهن وذلك أيضا بفرص تيسير اعادة ادماجهن اذا عدن الى اوطانهن ؛

(ن) وفي اطار التدابير الرامية الى حماية حقوق المرأة ، ينبغي لحكومات البلدان المضيفة ، أن تسعى بنشاط الى منع وتبعية كل الانتهاكات لحقوق المرأة المهاجرة ، وكذلك فيما يتعلق بالعنف والاستغلال وسوء المعاملة التي قد تتعرض لها على نحو خاص ؛

(س) وينبغي لجميع الدول أن تعطي أقصى درجة ممكنة من الاعلان ، ومن خلال وسائل الاعلام الجماهيرى أيضا ، لكل المعلومات الرامية الى تعزيز المزيد من الادراك والفهم الافضل للمشكلات المحددة للمرأة المهاجرة ، وذلك عملا بالمبادئ الواردة في هذا القرار ؛

(ع) وينبغي لحكومات البلدان المضيضة أن تتخذ ، بالتعاون مع بلدان المنشأ أيضا ، كل التدابير اللازمة للمساهمة في تحسين حماية المهاجرين من الاستغلال المرتبط بالهجرة غير القانونية التي تؤثر نتائجها ، على وجه الخصوص ، على المرأة المهاجرة ، آخذة في الاعتبار الأحكام الواردة في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٤٣ ؛

(ف) وينبغي لجميع البلدان أن تتخذ التدابير اللازمة لمعالجة المشكلات المحددة للنساء المضطرات إلى الهجرة بسبب انتهاكات حقوق الانسان التي يتعرضن لها ؛

٣ - ويوصي كذلك ، بغية تعزيز تنفيذ المبادئ المذكورة اعلاه ، بأن يولي الفريق العامل الذي ستنشئه الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين ، من أجل وضع مشروع اتفاقية بشأن حماية حقوق العمال المهاجرين وأسرهم ، اهتماما خاصا لمشكلات النساء المهاجرات .
